مجلة المقدمة للدراسات الإنسانية والاجتماعية المجلد (06)، العدد (02)، السنة (2021)، ص 437 - 448
ISSN : 2602-5566 EISSN :2716-8999

الإصلاح الضريبي في الإمبراطورية الرومانية خلال عهد الامبراطور ديوكليسيانوس (284 – 305 م)

Tax Reform in the Roman Empire during the reign of Emperor Diocletian (284 - 305 AD)

د. نورة مواس *

جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله، (الجزائر)، nora.mouas@univ-alger2.dz

تاريخ الإرسال: 2021/05/10 **تاريخ القبول:2021/10/30**

ملخص:

كان لسياسة المد التوسعي التي لجأت اليها " روما " أن أثرت بشكل أو آخر على الاقتصاد الروماني، وكان الحفاظ على حدود الإمبراطورية في الشرق والغرب يتطلب المزيد من التجنيد وإقامة الحصون والقلاع الدفاعية، وشق الطرق وتعبيدها للتدخل السريع في مختلف مناطق الإمبراطورية وهو ما يتطلب مصاريف إضافية الى جانب أجور الجند، فلجأ مختلف الأباطرة الى فرض المزيد من الضرائب، الأمر الذي جعل الامبراطور ديوكليسيانوس يعمل على القيام بإصلاح النظام الضريبي، الذي بلغ درجة من التعقيد في عهدى قنسطونس الثاني وثيودوز، ورغم ما واجهه من صعوبات، فقد تمكن من حماية أصحاب الدخل المحدود من جشع " جماع الضرائب ".

كما كان لتزايد عدد الموظفين الإداريين تأثير واضح على ميزانية الدولة، ما تطلب أيضا تنظيم إداري جديد للإمبراطورية، والقيام بعمليات مسح جديدة للأراضي، وعملية اختصار الضريبة في " اليوجوم " ضريبة الأرض " وّ"الكابوت " ضريبة الرأس، وهو ما نحاول تسليط الضوء عليه في هذا المقال.

الكلمات المفتاحية: الضريبة، ديوكليسيانوس ، ضريبة الأرض ، ضريبة الرأس ، اليوجوم ،الكابوت .

Abstract

The expansionist policy that Rome resorted to had an impact in one way or another on the Roman economy, Maintaining the borders of the empire in the east and west required more recruitment and the establishment of defensive forts and fortresses, and the construction and paving of roads for rapid intervention in the various regions of the empire, which required additional expenses in addition to the wages of soldiers, so the various emperors resorted to imposing more taxes, which made Emperor Diocletian He is working on reforming the tax system, which reached a degree of complexity during the reigns of Constans II and Theodos, and despite the difficulties he faced, he was able to protect people with limited incomes from the greed of "tax collectors".

The increase in the number of administrative staff also had a clear impact on the state budget, which also required a new administrative organization for the empire, new surveys of lands, and the process of shortening the tax in the “yogum” land tax and “kabot” the head tax, which is what we are trying to highlight in This article .

Keywords: Tax, Diocletian, land tax, head tax, yogum, cabot.

* المؤلف المرسل

1- مقدمة

تعتبر الضريبة من أهم مصادر الإيرادات العامة لكل الدول على اختلاف الأنظمة والأوضاع الاقتصادية السائدة فيها ، فدورها لا يقتصر على تغطية أعباء الدولة ، بل يتعدى ذلك الى استعمالها كسياسة مالية للتأثير والتحكم في النشاط الاقتصادي والسياسي والاجتماعي .

وفي ظل هذا الطرح، مهد الامبراطور ديوكليسيانوس لأولى محاولات إصلاحاته في النظام الضريبي متبعا منهج اخضاع كامل المقاطعات لنظام ضريبي جديد، بدلا من النظام المعقد السابق له ، بهدف توحيد نظم الامبراطورية ، وأدى ذلك الى اختفاء معظم الوثائق من الضرائب، التي كانت مألوفة في تلك الفترة، حيث أخضع الدولة لنظام محكم ودقيق ، فكان العلاج الأوحد لذلك ، يكمن في قيام الدولة برقابة صارمة على كافة المرافق العامة ، لذا رأى الامبراطور ديوكليسيانوس في إعادة تنظيم اقتصاديات البلاد على أسس جديدة ، واتباع استراتيجية مثلى لتأسيس وتحصيل مختلف الضرائب والرسوم لتحقيق أكبر حصيلة ممكنة .

ونظرا للأهمية التي تكتسيها الإدارة الضريبية فقد باشرت المصالح المعنية بإنشاء أجهزة مختصة بالرقابة الجبائية ،تسعى من خلالها الإدارة الضريبية الى زيادة الفعالية في الرقابة والمتابعة الجبائية .

من خلال كل هذه المنطلقات تم اختيار منهجية التحليل التاريخي، للوصول الى الإجابة على الإشكالية الأساسية والأسئلة الفرعية وهو ما يتلاءم وموضوعنا المتناول.

ويمكن صياغة إشكالية موضوعنا حول النظام الضريبي الجديد بمحاولة معالجة موضوع الأرض والفلاح والعلاقة الأزلية بينهما ، ثم تدخل الدولة بفرض الضريبة على الإنتاج ، وتزايد هذه الضريبة مع تزايد احتياجات الدولة ثم تدخل الرقابة الجبائية في تفعيل التحصيل الضريبي ، وما دور ذلك في معالجة النقائص في الاقتصاد الروماني ؟

وعليه تتناسل في أذهاننا مجموعة من الأسئلة منها :

. ما هو النظام الضريبي الجديد، الذي اعتمد في الإمبراطورية الرومانية خلال .(284. 305 م)؟

. كيف ساهمت الرقابة الجبائية في تفعيل عملية التحصيل الضريبي في الإمبراطورية الرومانية للخروج من أزمة القرن الثالث الميلادي ؟

. ما دور التحصيل الضريبى في معالجة النقائص في الاقتصاد الروماني ؟

2- الضرائب والوعاء الضريبي:

2-1- الضرائب:

ن الأزمة التي عرفها العالم الروماني نهاية القرن الثالث الميلادي، خاصة الاقتصادية منها ، قد أدى الى فوضى وتخريب الاقتصاد ، ما أدى بالإمبراطور ديوكليسيانوس بعد وصوله الى عرش

الإمبراطورية ، الى إقامة رقابة صارمة على عملية التحصيل الضريبي في البداية قبل القيام بإصلاح " ضريبي شامل " .

لقد تسببت إصلاحات الامبراطور ديوكليسيانوس في زيادة المصاريف زيادة كبيرة جدا ، جعلت البعض يقدم لنا ديوكليسيانوس قاسيا في المجال الضريبي، كون هذا الامبراطور كان شديد ا في هذا المجال، فقد كان ثقل الضرائب قد بلغ حدا لا يطاق عند وصوله الى الحكم ، ما دفعه للقيام بأولى محاولات إصلاحاته في النظام الضريبي متبعا منهج اخضاع كامل المقاطعات لنظام ضريبي جديد ، بدلا من النظام المعقد السابق بهدف توحيد نظم الامبراطورية ، وأدى ذلك الى اختفاء معظم الوثائق من الضرائب التي كانت مألوفة في تلك الفترة .رغم الصعوبات التي واجهته وعرقلته في إصلاح الازمة الاقتصادية ،حينما حاول حماية الفقراء من جشع المستغلين والمتاجرين بقوت الأهالي ،الذين يفتقرون لأدنى شروط الحياة واستغلالهم في خدمة الأراضي لتحقيق مصالهم الخاصة.

فحسب المنهج الذي اتخذه ديوكليسيانوس في توحيد نظم الامبراطورية ،أخضع جميع المقاطعات لنظام ضرائبي جديد بدلا من النظم المتعددة ، التي كانت متبعة من قبل وهو ما تلخص في فرض ضريبة مزدوجة جديدة على الأفراد والأرض بقدر متساو في كل أنحاء الإمبراطورية، ولكن، نظرا لأن القيمة النوعية للأرض كانت مختلفة من حيث الخصوبة والغلة المنتجة ، وضعت قواعد لمراعاة ذلك ، فمثلا لبساتين الفاكهة ومزارع الزيتون في الأراضي السهلية ضريبتها كانت أكثر بالمقارنة مع أرض الحبوب أو المراعي ،ففي الثانية نجد 750 شجرة تقابل 250شجرة في الأولى ،واتبعت تلك السياسة عن طريق إحصاء للأفراد ومسح الاراضي في فترات متقاربة (Lactance, 1954, 17).

إن الوسيلة الوحيدة للخروج من ذلك الوضع حسب ديوكليسيانوس هي اخضاع الامبراطورية لنظام محكم ودقيق كما أشارنا وذلك بقيام الامبراطورية برقابة حازمة وصارمة على كافة المرافق العامة، وبوضع أسس جديدة لاقتصاديات الدولة أولا .vector Duruyn, 1883,P) (613-614، ومن ثم أمر بإيجاد وحدة جديدة للضرائب وهي "الفدان" (iugum) ، وهي مقدار يستطيع أن يقوم بخدمته شخص واحد غير أن مقدار هذه المساحة متعلق بقدرتها الإنتاجية (شنيتي، 2012، صفحة 63-64) وهذا المسح الجديد ،الذي أقره الامبراطور أتاح السبيل الى تقدير الضرائب تقديرا دقيقا، فأمكن التشديد في جبايتها لأنها تقام بكل صرامة وشدة.

انطلق ديوكليسيانوس في اصلاحاته من ضريبية التموين، التي اتخذها أساسا لهذا الاصلاح، وهي موجهة قبل كل شيء الى الإنفاق على الجيش والموظفين، وقد زاد التضخم من أهميتها، فقد كانت أجور الجنود النقدية ضعيفة " الجزية " العينية التي كانوا يتلقونها في الفترة السابقة لما كانوا يعيشون الفاقة، وهي التي كان يتحصلون عليها من الأنونة (vector, 1883,P. 614) .

الا أن هذه الضريبة في بدايتها، كانت تسمح بتجاوزات لا تطاق تذمر منها الناس، والسبب لأنها لم تكن توزع بشكل عادل نتيجة نقص أو انعدام الاحصاء، وكذا المسح الكامل للأراضي، الذي يسمح ويساعد بتوقع مداخلها، وهو الأمر ،الذي تفطن اليه الامبراطور ديوكليسيانوس وعجل بتعديله (Enseline, 1939,P.39)، فتشجع الامبراطور ديوكليسيانوس الى تنظيم معيار جديد ، وثبت تعديله ، ففي كل عام كانت الحكومة تقوم بتقدير الضريبة اللازمة لسد حاجات وضروريات الإمبراطورية خلال السنة (Indiclio) ، وتحدد فيه نصاب كل مقاطعة ثم تحضيرها عن طريق المنشور " التفويض الامبراطوري " (Delegalio) الخاص بتنظيم وفرض الضريبة . ,Enseline) 1939,PP 383 -384)

كما سعى الامبراطور ديوكليسيانوس في إصلاحه، الى إصلاح الضريبة العسكرية، وهي التي أطلق عليها تسمية ضريبة التموين العسكرية أو" الأنونة العسكرية " وكانت تجبى في البداية كملحق الضرائب العقارية الاعتيادية، التي كانت عادة نقدية، ويعود تنظيمها الى عهد السيفيريين، وانتقلت من الاستثنائية الى الاعتيادية، لكنها في الغالب إضافية (Remondon, 1964,P. 129)

هذا هو الوضع السائد بالنسبة للضريبة الاضافية أثناء أزمة القرن الثالث ، فأصبحت هي الضريبة الاساسية ،من جهة تزداد قيمتها بزيادة احتياجات الجيش، الذي يزيد عدده خاصة بعد التعديلات، التي طرأت عليه ومن جهة أخرى الازمة المالية " التضخم " الذي أثر على الضريبة النقدية التي كانت حتى ذاك هي معظم الضرائب الاعتيادية في معظم المقاطعات باستثناء مصر ،حيث كانت هذه الضريبة العقارية الاعتيادية عينية ، ولما كانت ضريبة الأنونة في نهاية القرن الثالث الميلادي ، هي أهم الضرائب قرر الامبراطور ديوكليسيانوس إعادة تنظيمها وتجديدها .

يتبين من خلال دراسات المؤرخين أن اعادة تنظيم الضرائب التي قام بها الامبراطور ديوكليسيانوس منذ زمن بعيد، كانت موضوع نقاش ، بسبب الاسئلة المعقدة التي تثيرها، و على الاقل هناك نقطة يشترك فيها كل الذين تطرقوا أو عكفوا على هذه المشكلة العويصة ، و هي أن السياسة الضريبية في العهد الرباعي كان لا يمكن فصلها من سياستهم النقدية و اصلاحاتهم الادارية.

الا أن احدى العقبات التي صادفها المؤرخون المعاصرون، هي أنهم يبدأون دراسة الضرائب الامبراطورية السفلى بمبدأ ان النصف الثاني من القرن الثالث الميلادي ،قد عرف رجوع شبه كلي الى اقتصاد طبيعي ،متجسد بتطور ضريبة التموين العسكرية (annone militaire)، الذي خلف تدريجيا كل الاقتطاعات النقدية ، لكن لا يمكن الان تشبيه التموين العسكري(annone militaire) بالضريبة المنشئة من طرف سبتيميوس سيفيروس ، لأن هذه المعادلة لا تطبق الا على الضرائب التقليدية و العقارية و الشخصية التي كانت بالفعل تقتطع طبيعيا (عينا) ، لاحتياجات الجيش ،و في نفس الوقت كان يوجد تموين مدني ، موجه لتوفير المؤونة لروما ، وكذا المدن الكبرى ،و حتى

في وقت الغلاء او التضخم فالإمبراطورية الرومانية لم يكن لها أي فائدة في عدم طلب رفع او التحصيل الطبيعي للضريبة ، المتكونة في جزئها الاكبر من مواد قابلة للفساد، و التي تتلف قبل أن تستعملها الادارة الامبراطورية وذلك بسبب الكلفة و ثقل النقل، فهذا النوع من الرفع أو التحصيل لم يكن يعني المناطق التي يمكن التواصل معها بسهولة والمواقع أو مراكز الحاميات و التجمعات الكبرى المدنية أو الحضرية.

فلنفس الاسباب السابقة إذا كان حتما العسكريون يستمتعون برؤية سد كل حاجياتهم من أكل و معدات مضمونة من امدادات مجانية ، يبدو أنه من الصعب أن يتقبلوا فكرة دفع كامل رواتبهم بهذه الطريقة ، بما أنهم كان يلزمهم ضمان نفقاتهم الجارية ، و التي كانت تسمح لهم بذلك النقود النحاسية أو الفضية التي كانت تعطى لهم كمرتبات ، وبالتالي التوفير الى حين خروجهم من الخدمة أو تحريرهم ، على شكل إيداعات أو دفعات ، تدفع في الغرفة التي تحمل علامة وحدتهم أو قيادتهم ، وذلك امتثالا او تطبيقا للقانون ، الذي يلازمهم بذلك ،وهو النظام المعمول به منذ العهد الامبراطوري الأسفل ، فالنقود الذهبية التي كانوا يتحصلون عليها من " الهبات" (donatiua) كانت الوحيدة التي توفر عليهم التضخم (Cosme(P.),1998,P.225).

إن الاضطرابات التي مست بعض الاقاليم أو المناطق الامبراطورية ربما عرقلت المنظمة لعمليات الاحصاء و بالإضافة الى نفقة أو صيانة الجيش، ففي وقت الحرب تطلب الوضع القيام بمصادرات متكررة، فإصلاح الامبراطور ديوكليسيانوس تجلى في استبدال أساس محتوى الضريبة العقارية و الضريبة الشخصية و تنظيم المصادرات بالضريبة النسبية (النصاب) وذلك تطبيقا لنسب ثابتة على المواد الخاضعة للضريبة بما فيها ضرائب مقسطة أوعن طريق" تقسيط الضرائب " على سلم الدوقيات و الاقاليم و كذا المدن(Carrié, 1994.P.62) .

2-2- الوعاء الضريبي:

إن مثل هذا التعريف الجديد للضريبة، كان يتطلب إعادة احصاء دوري للأشخاص والاملاك وهو ما تم اجراؤه ، وذلك بالعودة الى اصلاحات سنة 287 م، الا أن الظروف العسكرية للإمبراطورية الرومانية حلال الفترة السالفة تبدوا أنها لم تكن مستقرة لدرجة عدم السماح بمدنا بسجل المسح في كل أقاليمها، الا أنه على ما يبدو أن التحصيلات الجبائية أو الضريبية، تعرضت غالبا الى نزاعات وتجاوزات، فالإمبراطور ديوكليسيانوس، اهتم بإرساء أو تنصيب الضريبة الامبراطورية الجديدة على تقييمات أكثر دقة للتراث ، وذلك بالقيام بالإحصاءات الدورية باستعمال "كونسيستور" (consistores) أو عن طريق المسح كل خمس (5) سنوات ابتداء من 16 مارس 297م ، لكن ابتداء من سنة 312 ، الدورة الخماسية (quinquennal) للإحصاءات تبدو أنها استبدلت بدورة (خمسة عشر) 15 سنة (quindecennal)

ذلك التقدير كان يقوم على أساس ما يمكن تسميته بوحدة الإنتاج، التي كانت في حالة الأرض تعرف باسم اليوجوم، والتي كانت وحدة الإنتاج بالنسبة للأشخاص هي الكابوت (أي الرأس)، وكانت تدفع نقدا (.Seston, 1946, P.277); (petit,1978, P.383)

كانت الضريبة في البداية تقسيط، وكان المبلغ الإجمالي الذي يجبى ، يحدد مسبقا، ثم يوزع لاحقا بين مختلف وحدات الجباية (المقاطعات والمدن وأملاك الدولة بالإضافة الى الافراد)، وفقا لتقييم تقريبي للوعاء الضريبي (.Petit(P.), 1978, P.30)

وفي عهد الامبراطور ديوكليسيانوس ، بعد تحديد الوعاء الضريبي بدقة بإحصاءات حوالي 297-298 م أصبحت الضريبة شكلا من ضريبة النصاب أو التحديد كل وحدة الوعاء مسعرة محملة بأعباء ضريبية محددة ومتساوية لكل وحدات الوعاء في المقاطعة أو لمجموع المقاطعات (Remondon, 1964 ,P.129) ،ووحدة الوعاء هذه أو " الكابوت " هي وحدة صورية ، تحدد إقليميا هي قيمة ضريبية مجردة، وفي هذا القالب كان يلقى الكل(Madvig ,1833, P.91)، وهو ما يجعل الأمر معقد ، جعل الباحثون يعملون طويلا لتحديد سعة مساحة اليوجوم المساحة المعتاد القول أنها المساحة التي يحرثها ثوران في يوم أو تشتغلها عائلة ، ونفس الشيء بالنسبة للكابوت (الرأس) رجل بالغ في كامل قواه للعمل ، وهنا تطرح مشكلة المعادلة الظاهرية بين " اليوجوم " و" الكابوت " : كل وحدة ضريبية تسبب في دفع كمية من المنتوجات متساوية وفي رأي البعض اذا كانت " اليوجوم " و "الكابوت " قابلة للجمع " تكون الضريبة بذلك الشكل على الأرض " المجهزة " بقوى العمل ، الفلاح وماشيته (Seston, 1964, 34)، لكن نحن نعلم أن الأرض غير المستعملة وأراضي البور، كانت عليها أيضا ضريبة ، مما يفصل الفلاح عن الأراضي وبالتالي " اليوجوم " عن الكابوت " ، أضف الى ذلك أن" المعادلة "بالجمع لا تظهر الا في بعض النقوش النادرة ذات التفسيرات غير المؤكدة (Petit,1978, P.30)

وقد اتضحت المسألة أكثر بعد أعمال "ديليج" (Déléage, 1945,P. 54) و"سيستون" (Seston, 1964 , PP.34-35) حيث استخلص بول بوتي (Paul petit) ما يلي :

- اليوجوم والكابوت لم تكن وحدات ضريبية متساوية ، الأنونة هي ضريبة توزيع ، تفرض في نفس الوقت على الأرض (اليوجوم) وعلى الفلاح (الكابوت) وعلى الماشية (Caput animalium) فكل مستثمرة تماثل عددا من هذه الوحدات الضريبية التي هي تجريدية مثل عملية الحساب ،التي هي بدورها تجريدية بالقياس الى العملة النقدية ، وهذا الطابع التجريدي يفسر بأنه يمكننا أن نجمعها ، وأنه في بعض المناطق مثلما هو في غالة ، نجد أراضي تقدر بالكابوت وليس باليوجوم مسألة عادية ((Petit, 1978, P.30)

- الوحدة الضريبية " اليوجوم " تمثل مساحة تتنوع من نوعية الأرض العلاقة بين الزراعة وسعر المحصول، في سوريا اليوجوم يساوي خمس (5) وحدات من الكروم (125 هـ) أو عشرين يوجيرا من الأرض المحروقة من النوعية الجيدة أو أربعين(40) يوجيرا من النوعية الثانية ، أما بالنسبة للكابوت المطبقة على الانسان البالغ العادي يساوي "كابوت "رأس امرأة يساوي نصف كابوت ، لكن الطابع التجريدي للوحدة يسمح لاحقا في دوقية البونتيوم في سنة 386م بتسعير الكابوت لرجلين ونصف أو أربعة نسوة (Petit 1978 ,P.31)

أما فيما يتعلق بمسألة العلاقة بين الكابوت (Capitatio) الشكل الجديد والشكل القديم ((Tributum capitis)) فيبدو أنه يحل بإلغاء الضريبة الشخصية في بعض الحالات وهو ما يبدو منطقيا بعد مرسوم كراكلا سنة 212 م ، كل مواطني الإمبراطورية هم مواطنون رومان معفيين من الجزية التي هي علاقة التبعية وعوضت بالجديدة ، بالمقابل في مصر تم الاحتفاظ بها لأن الأرض ، لا تحتسب باليوجوم ، لكن وفق الوحدة المحلية القديمة الحقيقية " الفدان " الأورورا " ،التي تساوي 0.25 هكتار كما فلت سكان المدن من الضريبة الجديدة ، لكن يبدو أن الامبراطور فاليريوس أخضعهم للضريبة الشخصية التي تدفع نقدا (Petit , 1978,P. 32)

تم ادخال إجراءات الجديدة عبر مراحل في مصر منذ 287 - 288 م ،ثم الشروع في التقسيمات الجديدة للأنونة على قواعد هشة قابلة للتحوير كل خمس سنوات ، ويتبين من مرسوم أوبتاتوس (Optatus) سنة 297 م أن الإحصاءات والمسح بدأت ، وأن التقديرات أصبحت أكثر دقة ، لكن هذا الموضوع يميز بوضوح بين الضريبة العقارية بالفدان وضريبة الأفراد " برأس الفلاح " ونظرا لصعوبة التأكيد، يسمح لنا بالاعتقاد ، أن هذا النظام طبق بصرامة .، ضريبة الرأس والضريبة العقارية في سوريا وأسيا الصغرى وتراقيا (Petit, 1978, P.32) أما في مناطق أخرى نلاحظ وجود الكابوتا " والتي هي في الواقع يوجيرا كما تم الاحتفاظ بالكابوت من جهة أخرى في غالة، بينما نجد في إيطاليا الجنوبية الوحدة الضريبية هي الألفية (Millena) La التي تساوي 12.5 يوجيرا ، وفي افريقيا، نجد الكنتاريا الواسعة ذات 200 يوجيرا .

هذه المبادئ العامة المعمول بها ، كانت مطبقة بطرق مختلفة حسب الاقاليم، و هذا ما يتبين من خلال الدراسات ،التي أظهرت لنا أنه في بعض المناطق مثل دوقيات غالة (gaules) أو آسيا (Asie) وبعض سجلات المسح لجزيرة "استيباليا" (astypalee) أظهرت أن ضريبة الأرض" (tributum soli) و ضريبة الرأس (tributum capitis) للإمبراطورية ، تم بالفعل إدماجهما في ضريبة واحدة تحت اسم " ايوقاتيو سيو كابيتاتيو"(iugatio siue capitatio)، وهو الذي كان يأخذ في الآن الواحد من التراث العقاري، بالإضافة الى عدم تساوي خصوبة التربة ،وعدد الاشخاص، وبالتالي الضريبة أصبحت ثنائية القيمة أو هي ضريبة ثنائية التصريح، "عقاري وشخصي" (Jones,1993,PP.49-64)

بالإضافة الى كون أن ضريبة الأشخاص"(capitulum) التي كان تستعمل كقاعدة ل" بروتوستازيا "(protostasia) كان هو نفسه مضاعف" اليوجوم" (iugum)، والذي كان يساوي حسب الاقاليم والفترات التاريخية المختلفة ما بين 20 الى 30 "ايوقا"(iuga) و فيما بعد أصبح " اليوجوم " (iugum) وحدة مجردة و قيمتها الضريبية تحدد كل سنة، لكن تماشيا مع المساحة وخصوبة او نوعية التربة(Carrié, 1994 ,P.47) .

3- الجباية وإصلاح نظام العملة:

3-1- الجباية:

إن الاحصاء العام والضخم للممتلكات والانسان، الذي يبدو أن الامبراطور قاليريانوس ، قد احتفظ به بعد سنة 305 م زاد في مداخيل الدولة ، وتحسين العدالة الضريبية بمعرفة أحسن للموارد وامكانيات كل فرد كل خمس عشرة (15) سنة ، حيث تم تعديل تقدير الممتلكات باليوجيرا والكابوت مع الأخذ بعين الاعتبار تغييرات الحالة المدنية[81] ،هذا التقدير هي قاعدة النظام ، كانت تقوم به مكاتب والي البريتوار ومفوضيهم المحليين ، ويحمل اسم "مجلس " الذي يحدد فترة خمس عشر (15) سنة ، لكن عوضه في الفترة اللاحقة بالقناصل بداية من سنة 312م ، في غضون " مجلسين " ، أو من طرف مراقبين كمدير المداخيل ، دورهما تحديد احتياجات الدولة لكل سنة وتحديد كميات المواد التي تقدم من كل وحدة ضريبية "الكابوت "او" اليوجوم"،هذا الحساب الذي يقوم به والي البريتوار (préfet de prétoire) كان يتم بتفويض مطالب الوكلاء (Vicaire) والحكام الذين يملكون اسم المفوضين (Delagatio) ويمثل الرسم البياني النظري الذي يفترض إنهاء كل الاحصاءات والتطبيق الدقيق لنفس القواعد الامبراطورية (Chastagnol,1982 ,P.180).

بعد تحديد قيمة كل ارض، بـ "اليوجوم" و" الكابوتا " ، النظام يصبح عملي وعادل نسبيا ، بعد ذلك تم تمديده الى تجهيز الجيش (Susseptio Vestium) ، وتجنيد الجنود وفي بعض الحالات الى النقل وتسخير بواخر المحايدين في الحرب (Petit, 1994, P. 31)

3-2- اصلاح نظام العملة :

إصلاح الأنونة، كان يستجيب لاحتياجات الجيش في فترة سادها التضخم ، وهو ما طرح بدوره مشكلة النقد والأسعار ، وهو ما دفع الامبراطور ديوكليسيانوس الى اصلاح نظام العملة ، فعمل منذ 294م خاصة على إقامة النظام ،بالعودة الى أرثوذكسية نقدية ، فإلى جانب الإجراءات الإضافية الى سك القطع البرونزية أو الفلس والدينار الفضي (Argenteus)، نجد أن الإصلاح الأساسي هو سك القطع النقدية (Aureus)، وكان الهدف من هذا الاصلاح الأساسي، هو منع تدهور قيمة العملة، الذي ساد في القرن الثالث الميلادي(Remondon, 1964 , P.129) ، وقد تم إنشاء دور نقد جديدة في لندن ، قرطاجة ، أكويلا تيسلانوكيا، نوكوميديا حتى تستجيب

لاحتياجات كل الجهات الكبرى باستثناء اسبانيا كما أنشأ ورشة امبراطورية في الإسكندرية (Petit,1978,P. 33)

لكن عملية سك العملة، أدى الى التضخم النقدي ثم ندرة المواد الغذائية في الأسواق هذه الندرة ، التي تسببت فيها الأنونة والحروب ، وهو ما دفع الامبراطور ديوكليسيانوس الى اصدار مرسوم " الحد الأقصى " (Limito) الشهير سنة 301 م ، تضمن الحد الأقصى لأثمان السلع التي تباع وتشترى داخل الإمبراطورية الرومانية (شارن، 2015، صفحة371) ، رغم أن فعاليته كانت محدودة في المدى الزمني (Chastagnol, 1982 , P.280) .

لقد تضمن ذلك المرسوم قائمة طويلة من أسماء المواد الاستهلاكية الفلاحية منها والصناعية ، بالإضافة الى الخدمات والأجور والمهن المختلفة بحيث بلغ مجموع ما احتواه من أصناف ألف صنف، مرتبة حسب النوعية والجودة والكمية، وغير ذلك من ضروب التباين المختلفة الدقيقة، هذا فضلا عن العلاقة المحددة التي سجلها بين قيم الوظائف والأسعار، فمثلا قدر منشور " الحد الأقصى" الأجر الذي يتقاضاه عامل زراعي يوميا بأنه يوازي السعر الأعلى للكيلوغرام الواحد من لحم العجل أو لنصف كيلوغرام من لحم الخنزير ، أو حوالي نصف مد (5لترات) من الحنطة، وكانت السلطة متشددة في معاقبة المخالفين للتعامل بموجب قانون " الحد الأقصى"(غانم ،2007، صفحة89) وإذ لم يبالغ لاكتانس(Lactance) ،فإن عقوبة الموت كانت جزاء المخالفين ، وظلت قائمة " الحد الأدنى " مرجعا رسميا للدولة في تحديد القيم البديلة للمواد الجبائية ، فإن أرادت مطالبة الغارمين بتعويض مادة جبائية بأخرى أو قبول طلباتهم في الموضوع عينه أجرت تقديراتها المتعلقة بالتعويض اعتمادا على الأسعار التجار مع الافراد، كما أنها لا تدفع من الأسعار المحددة في القائمة لدى شرائها للمواد التي تحتاج اليها . Mommsen, 1866) ,P.391)

في حين كانت الأسعار الحقيقية تتضاعف يوما بعد يوم، وهو ما أضر بالمنتجين من جراء رغبة الدولة على استقرار الأسعار والأجور كي تجنب نفسها عناء مسايرة التجدد في ديناميكية الاقتصاد، لأن نظامها الجبائي كان ثقيلا لا يتماشى وهذا النوع من الديناميكية. بل أنه يتعارض معها في الصميم، ولعل أهم ما يلاحظ من التغييرات في الأعباء الجبائية، ظهور فكرة المسؤولية الجماعية في ميدان التسديد،حيث تطلبت مصلحة الدولة إلقاء العبء على المجموعات في شكل تكافلي ، تتقاسم فيه الجماعة الحاضرة العبء، الذي يعجز عن تحمله الفرد أو يفر عنه، وهو ما يمكن للخزينة إيرادات الحد الأدنى المقدر في حجم الضرائب بالنسبة لمقاطعة ما .

لقد أسندت إدارة الجباية الى هذه الأشكال، من الروابط بين الفلاحين الصغار والكبار وألقت بمسؤولية استعمال جباية الصنف الأول على عاهل الصنف الثاني في حالة حجز أو فرار وطبيعي أن يكون الفلاحون الصغار عرضة أكثر من غيرهم لأضرار هذا الربط المجحف، و قد

ساعدت حالات التخلي عن الأراضي المحملة بأعباء الضرائب على ضم تلك الأملاك المصادرة من طرف الدولة الى أملاك الميسوريين القادريين على تحمل أعبائها الجبائية أمام الدولة بدل أصحابها الشرعيين، الذين تحولوا الى الفاقة والحرمان .

كان ميل الدولة الى الاقتصاد الطبيعي أعزى قيمة قصوى للمواد الغذائية الزراعية ،وقلل الى حد بعيد من قيمة النقد في سوق المعاملات ،الأمر الذي أدى بالضرورة الى بروز ظاهرة هامة ، تمثلت في اهتمام الناس بإنتاج ما يحتاجون ، أما ما يمكن أن نطلق عليه بالاقتصاد المطلق الذي كان يعتمد على الاكتفاء الذاتي فكان أول من تنبه الى هذه الفكرة الاقتصادية الهامة هم أصحاب الصناعات الكبرى فأوجدوا الإمكانيات المالية والبشرية لتطبيقها (Remondon,1964 , P.129)، وهكذا أجبر نظام الجباية الغرمين على الانتظام الى وحدات مهنية، ما لبث أن أصبحت عضويتها وراثية إجبارية ، و قد اقضى النظام الى تصنيف الناس اجتماعيا .

4 . خاتمة:

ما يستخلص من هذه الدراسة أن ازدياد عدد الموظفين ، تطلب الكثير من الأموال ومصادر تمويل جديدة للميزانية، فقرر الامبراطور ديوكليسيانوس مراجعة عامة لقيمة الأراضي وعمليات مسح جديدة، مما مكنه من إدخال نظام ضريبي جديد ، بفضل وحدة ضريبية تعرف : " اليوجوم " ، " الكابوت " ، " الميلينا" الكنتاريا" ، حسب المناطق.

مهد الامبراطور ديوكليسيانوس لأولى محاولات إصلاحاته في النظام الضريبي متبعا منهج اخضاع كامل المقاطعات لنظام ضريبي جديد بدلا من النظام المعقد السابق بهدف توحيد نظم الامبراطورية ، وأدى ذلك الى اختفاء معظم الوثائق من الضرائب، التي كانت مألوفة في تلك الفترة ، .رغم الصعوبات التي واجهته وعرقلته في إصلاح الأزمة الاقتصادية ،حينما حاول حماية الفقراء من جشع المستغلين والمتاجرين بقوت الأهالي ،الذين يفتقرون لأدنى شروط الحياة واستغلالهم في خدمة الأراضي لتحقيق مصالهم الخاصة.

كما أن استراتيجية الرقابة الجبائية عملت على زيادة وتعزيز الالتزام الضريبي، وكشف وردع حالات عدم الالتزام من خلال تطبيق الأنواع المختلفة للرقابة الجبائية، هذا التقدير هي قاعدة النظام، كانت تقوم به مكاتب والي البريتوار(préfet du pr&toire) ومفوضيهم المحليين ، ويحمل اسم "مجلس" الذي يحدد فترة خمس عشر (15) سنة، لكن عوضه في الفترة اللاحقة بالقناصل بداية من سنة 312م .

هكذا ، عمل الامبراطور ديوكليسيانوس في المجال الاقتصادي، على إصلاح الضرائب ، من خلال ما وجده من نظام يساهم في التقليل من حدة التوتر بين روما وسكان المنطقة ، كل هذه الظروف ، ساهمت في إصلاح الجانب الاجتماعي .

قائمة المصادر والمراجع

اولا: المراجع باللغة العربية

1. حافظ أحمد غانم. (2007). *الإمبراطورية الرومانية من النشأة إلى الانهيا*، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية.
2. شافية شارن. (2015). *تجارة الجزائر(نوميديا وموريطانيا القيصرية)خلال فترتي الممالك النوميدية والاحتلال الروماني من القرن الثالث قبل الميلاد الى القرن الثالث ميلادي*، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر.
3. شنيتي محمد البشير. (2012). *نوميديا وروما الإمبراطورية " تحولات اقتصادية واجتماعية في ظل الاحتلال*. مؤسسة كنوز الحكمة، الجزائر.

ثانيا: المراجع باللغة الاجنبية

1. Carrié(J-M). (1994). «Dioclétien et la fiscalité», Antiquité Tardive,2. *Revue Internationale d'Histoire et d'Archéologie (IVe-VIIe siècle)*, 33-64.
2. Chastagnol(André). (1980). *L'Evolution Politique, Social et Economique du monde Roman de Dioclétien à Julien : La mise en place de régime du Bas- Empire (284-363.* Paris: enseignement supérieur.
3. Cosme(Pierre). (1998). *L'Empire romain de 192 à 325 –L'état Romain entre éclatement et Continuité,*. Paris: Seli Arsalan.
4. Déléage(A). (1945). *La capitation du Bas –Empire.* Macon: Protat Frères.
5. Enseline (W.). (1939). the reforms of Diocletian Tom.XII,. *Cambridge ancient History,*.
6. Jones(A.H.M.). (1993). Census Records of the Later Roman Empire. *Jornal of Roman Studies*, 49-64.
7. Lactance. (1954). *De la mort des persecuteurs;;Introduction ,texte Critique et traduction de J.Moreau, Tome 1.* Paris: du Cerf.
8. Madvig(J.). (1833). *L'état romain sa Constitution et son administration ,traduit par CH.MOREL.* paris: .Libraire Editeur F. Vieweg.
9. Mommsen (Th.), «. ». (1866). *Mémoires sur les province romaine et sur les listes nous en sont parvenus depuis la division fait par*

Dioclétien jusqu'au Commencement du Véme siècle. paris: Dans la revue Archéologique,T.14.

10. petit(p.). (1978). *La crise de l'empire romain,II.* Paris: seuil.
11. Remondon(R.). (1964). *La crise de L'empire romain ,du marc Aurel,à Anastase.* paris: P.U.F.
12. Seston(W.). (1946). *Dioclétien et la tétrarchie ,(Guerres et réformes 284-300),t.I,.* paris: De Boccard.
13. Victor (Duruy), ,. ,. (1883). *histoire des romaines :depuis les temps les plus reculés Jusqu'à l'invasion Barbare, ,de L'Avènement de commonde a la mort de Dioclétien Tome V.* paris: .HACHID.